



من أجل معرفة ملتزمة

بقلم: بيير بورديو (*)

ترجمة: محمد آيت ميهوب

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
بتونس

Pour un savoir engagé

العنوان الأصلي للمقال:

المصدر: Le Monde diplomatique, février 2002, p. 3

من أجل معرفة ملتزمة

بقلم: بيير بورديو

ترجمة: محمد آيت ميهوب

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

تمهيد: منذ الإضرابات التي شهدتها فرنسا في شهري نوفمبر وديسمبر سنة 1995، انصب الانتقاد العنيف على محاضرات بيير بورديو وما كان يلقيه من آراء. وجاء هذا الانتقاد الغاضب في معظم الأحيان من الصحفيين والمثقفين الإعلاميين الذين سبق لبوردو أن حلل الدور الاجتماعي الذي يؤديه. ويبدو أن أكثر ما صدمهم في المقام الأول هو أن يقتحم «عالم» مثل بورديو ميدان «السياسة» بشكل نشط ومميز إلى حد كبير. والحق يقال: إن انخراط بورديو في الشأن العام يعود إلى زمن بعيد، إلى بداية عقد الستينيات من القرن العشرين بمناسبة حرب التحرير الجزائرية.

لقد رغب بورديو من خلال خوضه في هذه القضايا أن « يفكر في السياسة دون أن يكون سياسياً»، ساعياً من وراء ذلك إلى إقامة الدليل على أن علم الاجتماع والسياسة ليسا متعارضين ويمكنهما أن يشكلا الوجهين الاثني لعمل واحد، فتحليل الواقع الاجتماعي ونقده هما اللذان يمكنان من تغييره.

إذا كان من المهم اليوم، إن لم نقل من الضروري، أن يتضامن عدد معين من الباحثين مع الحراك الاجتماعي، فما ذلك إلا لأننا في مواجهة مع سياسة العولمة. (أؤكد القول إنها «سياسة العولمة»، فأنا لا أتحدث عن «عولمة» وكأن الأمر يتعلق بمسار طبيعي). هذه السياسة ظلت في جانب كبير منها سرية إن في تكوينها وإن في انتشارها. ويمثل هذا وحده مجالا ضروريا للبحث حتى يتسنى لنا الكشف عن هذه السياسة قبل أن يُشرع في تنفيذها. ثم إن لهذه السياسة آثارا يمكن توقعها بفضل وسائل علم الاجتماع، ولكنها على المدى القصير ما تزال محتجبة عن أنظار عامة الناس. الخاصية الأخرى المميزة لهذه السياسة هي أنها في جانب منها ثمرة أنتجها الباحثون. والقضية المطروحة هي أن نعرف إن كان أولئك الذين يستشرفون انطلاقا من معرفتهم العلمية النتائج الكارثية لهذه السياسة، قادرين على أن يظلوا صامتين وإن كان يجب عليهم ملازمة الصمت، أم إنهم

يكونون بصمتهم في موقف من تهاون في القيام بواجب مدّ يد المساعدة لشخص يحدق به الخطر. فإذا كان صحيحاً أنّ كوكب الأرض مهدّد حقاً بمصائب خطيرة، أفلا يتحمّل أنّذ أولئك الذين يعتقدون أنهم يعرفون مسبقاً هذه المصائب، واجب الخروج من حالة التحفظ التي يقضي العرف أن يفرضها العلماء على أنفسهم؟

تعشّش في عقول معظم المثقّفين، لاسيما في مجال علم الاجتماع، ازدواجيّة تبدو لي كارثيّة بأنّ معنى الكلمة: الازدواجيّة بين التوجه العلمي والالتزام، الازدواجيّة بين أولئك الذين يسخّرون أنفسهم للعمل العلمي القائم على المناهج العلميّة والموجّه إلى علماء آخرين، وأولئك الذين يلتزمون ويحملون معرفتهم إلى خارج دائرة العلماء. إنّ هذه المقابلة مقابلة متصنّعة، ففي الحقيقة يجب على العالم أن يكون عالماً مستقلاً يعمل وفق القواعد العلمية حتى يتمكّن من إنتاج معرفة ملتزمة، أي: توجه علمي مترافق مع الالتزام. فينبغي استثمار المعرفة لكي يكون العالم عالماً ملتزماً حقيقيّاً ذا شرعيّة. وهذه المعرفة لا تكتسب إلا في إطار العمل العلميّ الخاضع لقواعد المجتمع العلميّ.

يمكن أن نقول بعبارة أخرى إنّه يجب تخطّي عدد من التعارضات القائمة في أذهاننا والتي لا تزيد على أن تكون أشكالاً من تبرير الاستقلالات: بدءاً من استقالة العالم الذي يتفوق في برجه العاجي. فالازدواجيّة بين التوجه العلمي المعرفي والالتزام تطمئن ضمير الباحث، إذ يتلقّى من خلالها موافقة المجتمع العلميّ على موقفه. فلكنّ العلماء يتصوّرون أنهم يزدادون علماً لمجرد أنهم لا يفعلون شيئاً بعلمهم. بيد أنّ هذا التصور قد يكون إجراماً حين يتعلّق الأمر بالبيولوجيين. وهو لا يقلّ خطورة إذا ما تحدّثنا عن علماء الجريمة. فلهذا التحفظ ولهذا الهروب إلى النقاء انعكاسات اجتماعيّة خطيرة جداً. فهل يجب على أشخاص مثلي يتقاضون أجورهم من الدولة للقيام بالبحث العلميّ، أن يحتفظوا بنتائج أبحاثهم لا يطلعون عليها غير زملائهم؟ حقاً إنه من الأساسيّ أن نعطي الأولوية إلى الزملاء في التعريف بما نعتقد أنه اكتشاف علميّ، ولكن هل نؤثرهم دون غيرهم من الناس بالمعرفة التي نصل إليها ونراقبها جماعياً؟

يبدو لي أنّ لا خيار اليوم أمام الباحث: فإذا كانت له قناعة بأنّ ثمة ترابطاً بين السياسات النيوليبراليّة ونسب الجنوح، وبين السياسات النيوليبراليّة ونسب الإجرام، وبين السياسات النيوليبراليّة وكلّ العلامات التي كان يمكن لدوركهايم أن يسمّيها شذوذاً، فكيف يمكنه أن لا يصدع بها؟ والأدهى أنّنا لا نكتفي بعدم لومه على صمته، بل علينا أن نهنّئه على ذلك. (ولعلني أقدم اعتذاراً على هذا الموقف الذي أتخذه منه...).

والآن ما الذي سيفعله هذا الباحث داخل الحراك الاجتماعي؟ أولاً عليه ألا يقدم دروساً كما يفعل ذلك بعض المثقفين العضويين الذين لا يستطيعون أن يعرضوا بضاعتهم في السوق العلمي حيث التنافس على أشده، فيلجؤون إلى الظهور في مظهر المثقف يقف أمام غير المثقفين دون أن ينقطعوا عن القول بأن المثقف لا وجود له. فالباحث ليس نبياً ولا هو معلم يعلم الناس التفكير. إنَّ عليه أن يبتكر دوراً جديداً هو على غاية من الصعوبة: فيجب عليه أن ينصت، وأن يبحث ويبتكر، وينبغي له أن يحاول مساعدة المنظمات التي تتخذ لنفسها مهمة الصمود في وجه السياسة النيوليبرالية، وللأسف تزداد هذه المنظمات وهناً بما في ذلك النقابات. فعليه أن يأخذ على عاتقه واجب مساندة هذه المنظمات بأن يوفر لها أدوات العمل. ونخص بالذكر من هذه الأدوات تلك التي تواجه الأثر الرمزي الذي يمارسه «الخبراء» المعتمدون لدى المؤسسات الكبرى العابرة للقارات. ذلك أن علينا أن نسمي الأمور بأسمائها. فسياسة التعليم الحالية على سبيل المثال سطرها اتحاد المنظمات الصناعية وأرباب العمل بأوروبا (UNICE) و... ويكفي أن نقرأ تقرير المنظمة العالمية للتجارة حول الخدمات لنعرف السياسة التعليمية التي تنتظرنا في السنوات الخمس المقبلة. ولا تفعل وزارة التربية والتعليم الفرنسية غير ترديد التعليمات التي صاغها عدد من الحقوقيين وعلماء الاجتماع ورجال الاقتصاد، تلك التعليمات التي ما إن تتخذ مسحة قانونية حتى توضع موضع التنفيذ.

ويمكن للباحثين كذلك أن ينجزوا شيئاً آخر أكثر جدّة وصعوبة: تعزيز العمل على توفر الشروط التنظيمية اللازمة للإنتاج الجماعي قصد ابتكار مشروع سياسي ومن ثم العمل ثانياً على توفر الظروف التنظيمية اللازمة لنجاح مثل هذا المشروع المبتكر والذي سيكون بلا ريب مشروعاً جماعياً. فلنتذكر في نهاية الأمر أنّ الجمعية التأسيسية لـ 1789 وجمعية فيلادلفيا كانتا تتكوّنان من أشخاص هم مثلك ومثلي، لهم تكوين رجل قانون، قرؤوا مونتسكيو وابتكروا هياكل ديمقراطية. وبالمثل ينبغي اليوم أن نسير على المنوال نفسه ونبتكر عدّة أشياء... ومن البديهي أنّ بمقدور بعضهم أن يقولوا لنا: « ولكن توجد الآن برلمانات، واتحاد للنقابات الأوروبية، وضروب شتى من المؤسسات المنوط بعهدتها ما تطلبه.» لن أنصرف هنا إلى إقامة الدليل على ما أقول، ولكن ينبغي أن نكون على يقين من أنّ هذه المؤسسات لا تستطيع أن تتجزأ ما أتحدّث عنه من ابتكار. فمن الواجب إذاً خلق الشروط الملائمة لهذا الابتكار. ينبغي المساعدة على إزالة العوائق التي تحول دون هذا الابتكار، وهي عوائق موجودة في جانب منها في صلب الحراك الاجتماعي المعني بإزالتها، ونخصّ بذلك النقابات...

لَمْ يَحَقِّ لنا أن نكون متفائلين؟ أعتقد أنّ بإمكاننا أن نتحدّث الآن عن توفّر حظوظ معقولة للنجاح، فهذا هو الوقت المناسب، اللحظة المواتية. عندما كنا نردّد هذا الخطاب حوالي سنة 1995، كان لدينا يقين مشترك بأن لا أحد ينصت إلينا وبأنّ الناس يعاملوننا على أننا مجانين. فقد كان ثمة أشخاص من أمثال «كاسندر» يحذّرون من وقوع كوارث، فيُسخّر منهم وما يكون من الصحفيين إلاّ التهجم عليهم وشتيمهم. أما الآن فقد قلّ ذلك. لماذا؟ لأنّ عملاً مهمّاً قد أنجز. فقد وقع مؤتمر «سياتل» وما رافقه من مظاهرات. ثمّ إنّ انعكاسات السياسة النيوليبراليّة- التي كنّا قد نبّهنا إليها بطريقة مجردة- أخذت تتراعى للعيان. كما أنّ الناس أصبحوا يفهمون الآن... بل إنّ أكثر الصحفيين محدوديّة وعنادا صاروا يعرفون أنّ مؤسّسة لا تحقّق أرباحا بنسبة 15 في المئة هي مؤسّسة مهددة بالإفلاس. لقد بدأت تتحقّق النبوءات الأشدّ كارثيّة لأنبياء الشرّ (الذين كانوا أكثر معلومات من غيرهم). ليس الوقت مبكراً، ولكنه ليس متأخراً أيضاً. لأننا ما نزال في البداية، ولأنّ الكوارث لم تزد على مجرد البدء. فما زال الوقت متاحاً لهزّ الحكومات الاجتماعية- الديمقراطية التي يعشقها المثقفون عشقا لاسيما حين يتلقون منها منافع أيّاً كان نوعها.

لا يمكن حسب رأيي لأيّ حراك اجتماعيّ أوروبّي أن يكون ناجحاً إن لم يجمع داخله ثلاثة مكوّنات، النقابات والحراك الاجتماعيّ والباحثين، بشرط أن يقع إدماج الباحثين طبعا لا الاكتفاء بمجرد وضع بعضهم إلى جوار بعض.

لا بدّ من المجازفة. فالمسألة ليست مسألة مسيرة استعراضية نمشي فيها متخاصرين مثلما يفعل النقابيون سيرا على العرف المعتاد بداية كلّ شهر مايو. بل يجب أن نقوم بأفعال من قبيل احتلال المقرات.. إلخ. وهذا ما يتطلّب الخيال والشجاعة في الوقت نفسه. ولكن أودّ أن أقول أيضاً: « حذار من «النقابو فوبيا». فتمّة منطلق للأجهزة النقابيّة لا بدّ من فهمه». لماذا أقول للنقابيين أمورا قريبة من وجهة نظر الحركات الاجتماعية حول النقابيين، ولماذا أقول للحركات الاجتماعية أمورا قريبة من الرؤية التي يحملها عنهم النقابيون؟ السبب الذي يدفعني إلى ذلك هو أنّ رؤية كلّ مجموعة لذاتها بالشكل الذي ترى عليه غيرها من المجموعات، هو الشرط الذي يسمح لنا بأنّ نتغلّب على الانقسام الذي يودّي إلى إضعاف مجموعات هي ضعيفة في الأصل. فحراك مقاومة السياسة النيوليبراليّة هو في عمومها حراك ضعيف وقد زاده ضعفا ما يوجد داخله من انقسامات: إنه أشبه بمحرّك يستهلك 80 في المئة من طاقته في حالة النشاط أي ما يمرّ به من توترات واحتكاكات وصراعات .. إلخ. فبإمكان هذا المحرّك أن يسير أسرع وأبعد بكثير

مما هو عليه اليوم لو...

إنّ العوائق التي تحول دون بعث حراك اجتماعي أوروبي موحد متعدّدة الأضراب. فثمة عوائق لغويّة وهي عوائق مهمة جدا يتّضح خطرها في التواصل مثلا بين النقيبين والحركات الاجتماعيّة. ففي حين يجدر بالكوادر العليا استعمال اللغات الأجنبية، لا يعرف إلا عدد قليل من النقيبين والمناضلين اللغات الأجنبية، وهم ولا يعرفون منها إلا اليسير. وتبعاً لذلك أصبحت عوامة الحركات الاجتماعيّة والنقابات أمراً عسير المنال. وتلي العوائق اللغوية العوائق المتّصلة بالعادات وطرائق التفكير وجبروت البنى الاجتماعيّة والبنى النقيبيّة.

إنه العمل من أجل ابتكار جماعيّ لبنى جماعية للابتكار تنجب حراكا اجتماعياّ جديدا أي: مضامين جديدة وأهدافا جديدة ووسائل عمل دوليّة جديدة.

